

**البيان الصحفي لوكالة فيتش Fitch Ratings**  
**بشأن التقييم الائتماني السيادي لدولة الكويت**  
**(١٩ ديسمبر ٢٠١٤)**

**(ترجمة موجزة)**

أصدرت وكالة فيتش (Fitch Ratings) بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٤ بيانًا صحفيًا أعلنت فيه تأكيد التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت لعام ٢٠١٤ عند المرتبة "AA" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

**المحور الأول - محركات التصنيف الرئيسية:**

تتمتع دولة الكويت بمرونة مقابل الانخفاض في أسعار النفط الذي حدث في النصف الثاني من عام ٢٠١٤. وأشارت الوكالة إلى أن نصيب الفرد من الإيرادات النفطية المرتفع جدًا ولّد فوائض مالية كبيرة في الموازنة العامة والحساب الجاري خلال الأعوام الماضية وتقدر الوكالة أن تستمر تلك الفوائض عند نحو يزيد عن ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لغاية عام ٢٠١٦، وذلك بالرغم من احتمال انخفاض الأسعار العالمية للنفط. وتُقدّر الوكالة سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة والحساب الجاري عند نحو ٤٨ دولار و ٤٠ دولارًا للبرميل على الترتيب في عام ٢٠١٤، وهي الأدنى بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة.

وأشارت الوكالة إلى أن وضع الموازنة العامة القوي بشكلٍ استثنائي هو الداعم الرئيسي لتصنيف دولة الكويت الائتماني. وتُقدّر الوكالة الأصول السيادية الخارجية الصافية (Sovereign Net Foreign Assets-SNFA) بنحو ٢٦٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٤، وهي الأقوى بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة. كما أن صافي الوضع الدائن

لدولة الكويت قد ارتفع إلى نحو ٥٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وتتوقع الوكالة تحسّن النسبتين المذكورتين خلال فترة التوقعات.

وحققت دولة الكويت فوائض مالية كبيرة في الحساب الجاري، حيث سجلت دولة الكويت ثاني أكبر فائض مالي في الحساب الجاري بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة في عام ٢٠١٣، حيث بلغت نسبة ذلك الفائض نحو ٣٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أن دولة الكويت حققت وللأسفة الثالثة على التوالي فوائض مالية في الحساب الجاري تفوق ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي. وتتوقع الوكالة انخفاض الفوائض المالية في الحساب الجاري تماشيًا مع توقعات انخفاض الأسعار العالمية للنفط، إلا أنها لا تزال تتوقع تحقيق فائضًا ماليًا بنحو ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ (علمًا بأن الفائض المالي في الحساب الجاري لم يقل عن ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٣).

وتُسجل الموازنة العامة في دولة الكويت دائمًا فوائض مالية كبيرة، حيث أشارت الوكالة إلى أن الفائض المالي للموازنة العامة لدولة الكويت أعلى من جميع الدول التي تصنفها، وتُقدر الوكالة فائض الموازنة العامة بنحو ٣٤,٩% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٤/١٣. وأشارت إلى أن سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة منخفض عند نحو ٤٨ دولارًا للبرميل في السنة المالية ٢٠١٤/١٣، والإنفاق العام الرأسمالي للدولة منخفض أيضًا ويبلغ نحو ١٠% من إجمالي الإنفاق العام ويعادل ثلث النسبة المقابلة للدول الأقران في المنطقة. ومع ارتفاع الإنفاق العام وتراجع الإيرادات النفطية، فمن المتوقع أن ينخفض الفائض المالي إلى نحو ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦.

وأشارت الوكالة إلى أن هناك بوادر أولية للاهتمام بالشأن الاقتصادي المحلي من قِبَل مجلس الأمة الأكثر تعاونًا مع الحكومة، وانعكس ذلك بإقرار عدة مشاريع في الأشهر الأخيرة من جهة، ونمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص بأعلى مستوياته في خمس سنوات من جهةٍ أخرى. وفي هذا الشأن، من المتوقع أن تشهد القطاعات غير النفطية نموًا بنحو ٤٪ خلال السنوات

٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. وتتوقع الوكالة أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا أقل على أساس افتراضها انخفاض إنتاج النفط.

وأشارت الوكالة إلى أن المؤشرات الهيكلية لدولة الكويت عادةً ما تكون أضعف من أقرانها في التصنيف، حيث حققت دولة الكويت نتائج أقل من متوسط أقرانها في التصنيف "AA" في كلٍّ من مؤشرات التنمية البشرية، ومؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، ومؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، في حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الأعلى بكثير من متوسط أقرانها. وأشارت الوكالة إلى أن إطار عمل السياسة الاقتصادية في دولة الكويت ضعيف، مما يعكس محدودية استقلالية السياسة النقدية من جهة، وضعف إطار عمل المالية العامة من جهةٍ أخرى. من جانبٍ آخر، تم اتخاذ خطوات لتحسين الأطر الرقابية لأسواق المال وزيادة تعزيز الأطر الرقابية المصرفية. وأكد البيان على أن المخاطر الجيوسياسية تؤثر على جميع دول المنطقة.

وأشارت الوكالة إلى أن دولة الكويت تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الموارد النفطية، حيث يشكل القطاع النفطي نحو ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي، والجزء الأكبر من إيرادات المالية العامة والحساب الجاري. وأشارت الوكالة إلى أن السلطات الكويتية لديها أدوات سياسة اقتصادية محدودة (Limited Economic Policy Toolkit)، في حين تمتلك مصدات مالية ضخمة (Substantial Buffers) تُخفف من آثار تقلبات أسعار النفط.

## المحور الثاني - حساسية التصنيف:

أشارت الوكالة إلى أن التوقعات مستقرة بشأن التصنيف وذلك نتيجة توازن المخاطر بشكلٍ جيد حاليًا. ووفقًا لتوقعات أسعار النفط، سوف تستمر دولة الكويت في مراعاة الأصول، ومواصلة تعزيز قدرتها على التعامل مع الصدمات الاقتصادية.

وتناول البيان أهم العوامل التي قد تؤدي بشكل فردي أو جماعي بالتأثير على تصنيف دولة الكويت بشكلٍ إيجابي، وتتمثل بالاستفادة من تحسّن نقاط الضعف الهيكلية مثل انخفاض الاعتماد على النفط، وتعزيز كلٍّ من معايير الحوكمة، وبيئة الأعمال، وإطار عمل السياسة الاقتصادية.

وأشار البيان إلى العوامل الرئيسية التي قد تؤدي بشكلٍ فردي أو جماعي بالتأثير على تصنيف دولة الكويت بشكلٍ سلبي، وتتمثل بانخفاض مستمر في أسعار النفط تؤدي إلى تآكل المصداق المالية والخارجية (Fiscal & External Buffers)، وامتداد صدمة جيوسياسية إقليمية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كما أن التطورات السياسية المحلية السلبية المحتملة يجب أن تكون أكثر جدّة من احتجاجات عام ٢٠١٢ حتى يكون لها تأثيرات سلبية على التصنيف.